

العاملة لهذه الدورة التاسعة والعشرين عربي ، وان اللغة العربية اصبحت لغة رسمية في الامم المتحدة ، وان هناك أربعة من نواب السكرتير العام للأمم المتحدة عرب ، وأخيرا فان السكرتير العام فالدهايم يدين بانتخابه للعرب وبالتحديد للفلسطينيين ذلك انه شخصيا يعرف أن الاخوة الدكتور فايز صايغ وسعدات حسن وبرهان حماد هم الذين كتلوا الدول العربية لاسقاط منافس فالدهايم الفنلندي جاكسون الموالي للصهيونية .

رابعا : ان الذهاب الى الامم المتحدة هذه المرة هو محصلة موقف فلسطيني قوي لانه نتاج ثورة مسلحة لا زالت منذ عشر سنين تقاوم وتواجه الصعاب وتجتاز المحن . في العام الماضي وحده حصلت منظمة التحرير الفلسطينية على اعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وعلى انها ممثلة هذا الشعب في أربع مؤتمرات دولية هي مؤتمر القمة العربي السادس ومؤتمر عدم الانحياز ومؤتمر القمة الافريقي ومؤتمر القمة الاسلامي .

وبسبب هذا الموقف القوي ، فان منظمة التحرير حين ذهبت هذه الدورة الى الامم المتحدة ، فانما ذهبت لتطور ولتحدث تفضة في نوعية القرارات الايجابية والهامة التي تعترف للشعب الفلسطيني بحقه في تقرير المصير وحقه في العودة والتي صدرت سنويا منذ العام ١٩٦٩ .

كان ممثل المنظمة في الامم المتحدة لا يتمتع بأية صفة ، وانما كان بحكم عضويته الشكلية في احد الوفود العربية ، يدخل الامم المتحدة ، وكانت تعطى له فرصة التحدث امام اللجنة السياسية الخاصة عندما يبحث تقرير المفوض العام لوكالة الغوث ، بالاستناد الى صيغة قانونية مفادها أن هناك من يريد أن يضيف الى معلومات اللجنة السياسية الخاصة شيئا جديدا . وهذا يعني انه لم يكن لمنظمة التحرير اية صفة رسمية ولم يكن معترفا لها بأي دور أساسي ، وانما كانت تعتبر طرفا مهتما يسمح له ، بعد تقديم طلب من احدى الدول الاعضاء ، بالتحدث امام اللجنة السياسية الخاصة لمرة واحدة فقط ولكن ليس كيمثل للشعب الفلسطيني . أكثر من ذلك ، فان كلام ممثل المنظمة لم يكن يسجل في المحاضر الكاملة للأمم المتحدة .

منذ عام ١٩٦٩ وحتى عام ١٩٧٣ تصاعدت القرارات المناصرة لحقوق الشعب الفلسطيني تصاعدا مستمرا . في البداية صار هناك اقرار ان للشعب الفلسطيني حقوقا مشروعة ثم ترجمت هذه الحقوق المشروعة لتعني حق العودة ، ثم أضيف لها حق تقرير المصير ومن ثم حق النضال بما في ذلك الكفاح المسلح ، لكن هذا لم يحدث تحت بند فلسطين وانما اضيفت في اللجنة القانونية السادسة التي تناقش قضايا الشعوب المضطهدة والمستعمرة . هنا أضيفت فقرة اعتبر الشعب الفلسطيني بموجبها من ضمن الشعوب المضطهدة التي لا تتمتع بحق تقرير المصير والتي لها الحق بالنضال بمختلف الوسائل بما في ذلك الكفاح المسلح من أجل تقرير المصير . وفي العام ١٩٧٣ وحين كانت الظروف السياسية مؤاتية بعد حرب تشرين مباشرة حيث أن قضية فلسطين تحث عادة في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) في الامم المتحدة أي بعد ثلاثة أسابيع من حرب أكتوبر وبعد أيام قليلة من نهاية الحرب ، لذلك صدر أقوى قرار بالنسبة لحقوق الشعب الفلسطيني ونال أكبر عدد من الأصوات اي ٨٧ صوتا . وكان هذا أكبر عدد من الأصوات يحصل عليه قرار يتعلق بالشعب الفلسطيني ، لكن هذا القرار جاء ايضا تحت بند « مشكلة اللاجئين الفلسطينيين » كما جاء بشكل غير مباشر حيث ان مناقشة حقوق الشعب الفلسطيني تثار دائما من خلال استذكار القرار ١٩٤ الصادر عام ١٩٤٨ الذي يعطي الشعب الفلسطيني الحق في العودة . وكل القرارات